



اجتماع رفيع المستوى وورشة عمل مؤتمر الحوار الوطني في اليمن: إختتم المؤتمر، بدأ العمل بيروت، ١١ و ١٢ حزيران / يونيو ٢٠١٤

فكرة الاجتماع وتنظيمه

خلفية

اختتم مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن أعماله، راسماً خطة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للتوترات والصراعات التي رافقت الحراك الاجتماعي الجماهيري والذي انطلق في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١.

فقبل الحراك الاجتماعي الجماهيري عام ٢٠١١، كان اليمن يواجه مجموعة من التحديات الصعبة التي شملت التهميش السياسي، ثغرات في الحوكمة، الصراع في محافظة صعدة، المطالبة بالانفصال في المحافظات الجنوبية، والإرهاب من قبل تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى الاحتكاكات القبلية والعسكرية التي كثيراً ما كانت تترافق مع العنف، وهذا كله ما جعل القرارات الناتجة عن الحوار الوطني بالغة الأهمية. وبعده فإن اليمن يعاني أيضاً من الضائقة الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اليمنيين: أكثر من نصف اليمنيين يعيشون في الفقر بحسب تقديرات محافظة، ويكاد يكون إجمالي السكان في المناطق الريفية من الفقراء؛ وحوالي ٤٣% من الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً) يعانون من البطالة^١، ويبلغ مستوى سوء التغذية في البلاد إلى معدلات هي من بين الأعلى في العالم، حيث أن شخص واحد من أصل أربعة من سكان بلاد اليمن المقدر عددهم بحوالي ٢٥ مليون نسمة ينام جائعاً كل ليلة^٢.

بدأت الانتفاضات العربية في ديسمبر ٢٠١٠، وسرعان ما امتدت إلى عدد من الدول العربية. وإزاء هذه الخلفية، امتدت هذه الانتفاضات إلى اليمن. وركزت الاحتجاجات على قضايا الفساد وانعدام وجود وسائط حكم تشاركية خاضعة للمساءلة. وركزت الاحتجاجات أيضاً على قضايا العدالة السياسية والاجتماعية بما في ذلك الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. كما تخطت المطالبة بوسائط حكم ديمقراطية إجراء انتخابات حرة ونزيهة أو مجرد مناقشة طبيعة حول مستقبل النظام السياسي والحقوق المدنية. فكانت القضية تدور حول بناء الدولة التي يطمح إليها الشباب، وحول "الديمقراطية" في تعريفها الموسع، والتي تتضمن الحكم والمساءلة والحرية والكرامة والطريقة التي تتم فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية^٣.

وقد أدت التوترات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اليمن إلى إيصال البلاد إلى حافة الفوضى والعنف المجتمعي حيث لعبت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية في نوفمبر ٢٠١١، والتي أدت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية؛

^١ الحكومة اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، "Statistical Yearbook, 2009"، p.72.

^٢ Joint United Nations Framework to Support the Transition in Yemen، 2012-2014، p.4.

^٣ تقرير التنمية في العالم ٢٠١١، جاك جورج غولدستون، Background Paper "Representational Models And Democratic Transitions In Fragile And Post-Conflict States," September 18, 2010.

لجنة عسكرية للنظر في إعادة هيكلة الجيش؛ انتخاب رئيس جديد للبلاد؛ الإصلاح الدستوري والانتخابي والحوار الوطني، دوراً أساسياً في الحد من احتمالات انهيار الدولة والانزلاق نحو حرب أهلية.

لقد نجح مسار الحوار الوطني في الحد من خطر الصدام الاهلي وتحول الاحتجاجات الى مواجهات مسلحة مفتوحة، ودفع البلاد والقوى السياسية والاجتماعية إلى مسار سياسي بديل، وهذا بذاته انجاز كبير. كما ان نجاح مؤتمر الحوار في التوصل الى النتائج التي توصل اليها رغم الصعوبات الكثيرة التي تواجهها البلاد، هو انجاز هام ايضا، يسجل في خانة القوى اليمنية، والقوى العربية والدولية الداعمة لهذا المسار، وهو امر يستحق دراسة معمقة لفائدة اليمنيين وغيرهم.

أهداف الاجتماع

اليمن هو الدولة الوحيدة من بين مجموعة الدول العربية التي شهدت تغييرا سياسيا ومؤسسيا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي اتبعت مسارا يبدأ بعقد مؤتمر للحوار الوطني، يمهّد للمسارات الدستورية والانتخابية والمؤسسية اللاحقة. وبذلك هي تجربة فريدة، يمكن ان تكون مفيدة للدول الاخرى. كما ان اليمن يواجه بعد اختتام المؤتمر الوطني ضرورة سلوك المسارات الدستورية والانتخابية لتنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني، وبناء الدولة ومؤسساتها وفق الاسس الجديدة للعقد الاجتماعي الذي توافق اليمنيون على خطوطه العريضة. وبذلك فإن تجارب الدول الاخرى، التي سلكت هذا الطريق، يمكن ان تتضمن دروسا مفيدة للمسار اليمني.

ان الفكرة من تنظيم هذا الاجتماع - الطاولة المستديرة، هو ايجاد مساحة للتفاعل المباشر بين المشاركين اليمنيين لتبادل الافكار في ما يتعلق بكيفية تحقيق المهام التي رسمها مؤتمر الحوار الوطني، والتي تمت صياغتها في وثيقة المخرجات الصادرة عنه. بالاضافة الى التفاعل مع عدد من التجارب العربية والدولية، التي تتضمن عناصر مفيدة للمسار اليمني، وللمسارات العربية الاخرى في الوقت نفسه.

سيطلع المشاركون على لمحة عامة عن الحوار الوطني من حيث سير العملية والقرارات الناتجة على مدى اليومين الذين سينعقد فيهما الاجتماع. وستتم مناقشة كل من الركائز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما تم تأطيرها من قبل مبادرة مجلس التعاون الخليجي. كما سوف يتشارك المشاركون عددا من التجارب العربية والدولية، في نقاط محددة مختارة بعناية، ويتوقع ان تكون اكثر ارتباطا بالتحديات التي يمكن ان تواجه تنفيذ مقررات الحوار الوطني في اليمن.

وسيقوم المشاركون بمناقشة سبل تعزيز القرارات التي صدرت. أما الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو:

- ١) تقديم الحوار الوطني اليمني كحالة دراسية إقليمية لمواجهة التحديات متعددة الأوجه خلال مرحلة التحول السياسي.
- ٢) توفير منصة للجهات الفاعلة الوطنية للبحث في الخطوات اللازمة لتحقيق وتنفيذ قرارات الحوار الوطني.
- ٣) تبادل تجارب عربية ودولية محددة، تتعلق بجوانب النجاح او الصعوبات التي واجهتها في مسار التحول الديمقراطي.
- ٤) تعزيز دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في ترسيخ الإجماع الوطني الذي تحقق حتى الآن.

تنظيم الاجتماع

سوف يتكون من الاجتماع رفيع المستوى الذي سيعقد في اليوم الأول حتى الظهر ومن ورشة العمل اعتبارا من بعد ظهر اليوم الأول ولمدة يوم ونصف.

الاجتماع رفيع المستوى: الافتتاح الرسمي والجلسة الرئيسية التي يعرض فيه النتائج العامة للمؤتمر والتحديات.

ورشة العمل: ستكون جلساتها مصممة على النحو التالي: في كل جلسة سيتم عرض موضوع محدد مدته ٢٠ دقيقة يشارك خلاله اثنين من المناقشين، لكل منهما ١٠ دقائق، وذلك بتفسير تقدّمه الإسكوا وسيتم في نهاية كل جلسة طرح الأولويات (واحدة الى ثلاث أولويات) لمناقشة كيفية معالجتها بشكل تفصيلي من خلال التنمية لتجنب أي صراع محتمل أو للتخفيف من حدته وذلك خلال الجلسة الأخيرة من الاجتماع. هناك استثناءات قليلة على هذا التصميم كما هو مبين في تفصيل الاجندة. الا ان الهدف هو ترك اكبر وقت ممكن للمناقشة بين المشاركين، لأن ذلك يشكل الهدف الرئيسي للإجتماع.

المشاركون

ستتخصص المشاركة على الخبراء والجهات الفاعلة السياسية التي شاركت في الحوار الوطني في اليمن، وعدد محدود من الخبراء والضيوف المراقبين. كما سيتم دعوة ممثلين عن الدول المانحة للمشاركة في هذه المناقشات.